الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«أعيان للإجارة» تزيد ملكيتها بـ«أعيان ع» إلى 57,7٪

رفعت أعيان للإجارة والاستثمار ملكيتها في شركة أعيان العقارية إلى 57,7٪ بحسب البيانات التي تم الإفصاح عنها بالبورصة الكويتية أمس.
وبذلك تكون أعيان للإجارة قد رفعت نسبتها بأقل من 1٪ تقريبا من 56,85٪ من اسهم الشركة البالغة 415,6 مليون سهم برأسمال 41,6 مليون دينار وقيمة اسمية 100 فلس.
ووصل صافي الربح السنوي للشركة 2,74 مليون دينار بنهاية العام 2016.

«الأنباء» ترصد رحلة صعود الاحتياطي العام لأكبر مؤسسات الكويت إلى 15,8 مليار دينار

كيف عززت «مؤسسة البترول» احتياطاتها إلى الضعف؟

انفوغراف: شريف حمدي

أحمد مغربي

على مدار السنوات السبع الماضية، احتفظت مؤسسة البترول الكويتية بكامل الأرباح الصافية التي حققتها وتم تحويلها إلى الاحتياطي العام بهدف تدعيم المركز المالي للمؤسسة وشركاتها التابعة وجعلها اكثر قدرة على مواجهة أي ظروف غير عادية في ظل انهيارات أسعار النفط والتي بدأت من أواخر 2014، وذلك على الرغم من صمود قدرة الكويت الإنتاجية عند مستويات تزيد قليلا على 3 ملايين برميل يوميا.

وتحتفظ مؤسسة البترول الكويتية بأرصدة نقدية ضخمة، حيث يبلغ الاحتياطي العام للمؤسسة 15,8 مليار دينار، كما في البيانات المالية في 31/03/2016، وتستطيع بهذه الأموال المتراكمة منذ 2009 ان تقوم بالصرف على مشاريعها في الخطة الخمسية، وأيضا بتحويل أرباح للاحتياطي العام، خاصة أن الصرف على تلك المشاريع سيكون بميزانية محددة سنويا، ولن تكون بأي حال من الأحوال مساوية للأرصدة النقدية للمؤسسة.

وتعمل «البترول» وشركاتها التابعة على استخدام الاحتياطي العام لمواجهة الخسائر أو إجراء التوسيعات وفقا لإيضاحات «البترول» في التقارير المالية السنوية، في الوقت الذي تخشى فيه من عدم الإيفاء بالاستثمارات الضخمة التي تعهدت بها خلال السنوات الخمس القادمة والتي تبلغ ميزانيتها التقديرية بحوالي 37 مليار دينار لتنفيذ سلسلة من المشاريع لتعزيز الإنتاج والتكرير والتكامل مع البتروكيماويات.

في ذروة أسعار النفط.. الاحتياطي العام يلامس أعلى مستوياته عند 17,2 مليار دينار

تذبذب الأرباح ضغط على الاحتياطي خلال العامين الماضيين.. وخطة لصعوده مجدداً

13 مليار دينار أرباح "البترول" المجمعة في 7 سنوات.. الأعلى تاريخيا

طفرة غير مسبوقة

وإذا نظرنا الى الاحتياطي العام لـ«مؤسسة البترول»، فنجد انه شهد طفرة غير مسبوقة على مدار السنوات السبع الماضية ليصل الى الضعف تقريبا عندما وصل خلال السنة المالية 2015/ 2016 الى 15,8 مليار دينار مقارنة بـ 8,7 مليارات دينار خلال السنة المالية 2008/ 2009.

وشهد الاحتياطي العام خلال الفترة الممتدة من 2009 الى 2016 موجة من الصعود والهبوط نتيجة التذبذب الواضح في الأرباح السنوية للمؤسسة وشركاتها التابعة والتي تأثرت كثيرا بالانخفاضات الحادة لأسعار النفط، ليسجل الاحتياطي العام في السنة المالية 2014/ 2015 أعلى رقم عند 17,2 مليار دينار وذلك عقب تحقيق المؤسسة طفرة في أرباحها السنوية للعام المالي 2013/ 2014 عند 2,5 مليار دينار.

وعقب هذه الطفرة غير المسبوقة تعرضت كل من الأرباح السنوية والاحتياطي العام الى موجة من الانخفاضات في العام المالي 2014/ 2015 لينخفض بحوالي 2,8 مليار دينار ليسجل 14,4 مليار دينار، فيما بلغت الأرباح 1,2 مليار دينار وهو العام الثاني لبدء انخفاضات أسعار النفط.

وفي الواقع، فان نتائج «مؤسسة البترول» السنوية جاءت ضمن سلسلة من النتائج السيئة لشركات النفط الكبرى في العالم، في ظل انهيار أسعار النفط العالمية التي بلغت أدنى مستوياتها منذ 12 عاما، عندما هوى سعر النفط الكويتي الى 19 دولارا للبرميل.

إلا أن أرباح «مؤسسة البترول» التي بلغت 13 مليار دينار خلال السنوات السبع الماضية تجعلها الأعلى في التاريخ، منذ إنشاء «مؤسسة البترول» في العام 1980 كمظلة تضم تحتها جميع أنشطة القطاع النفطي.

الاحتفاظ بالأرباح

وبدأت مؤسسة البترول الاحتفاظ بالأرباح السنوية منذ العام 2008 وذلك عقب أخذ موافقة مجلس إدارة المؤسسة ومباركة المجلس الأعلى للبترول باعتباره الجمعية العمومية غير العادية والذي أعطى «البترول» صلاحية مطلقة في تحويل الأموال المتجمعة الى الاحتياطي العام والاعتماد عليها كمصدر تمويل داخلي لدعم المركز المالي لها.

وبنظرة أبعد من أرباح مؤسسة البترول، فالاقتصاد الكويتي، سابع أكبر منتج للنفط على مستوى العالم، يتباطأ بشكل ملحوظ، في ظل انخفاض إيرادات الدولة والتوجه للمرة الأولى للاقتراض من الأسواق العالمية بعد تسجيل أول عجز في الموازنة منذ 16 عاما، فإن مسألة الاحتفاظ بالأرباح السنوية لأكبر كيان مؤسسي في الكويت يثير حفيظة العديد من الجهات الرقابية في الدولة، وعلى رأسها ديوان المحاسبة، الذي طالب اكثر من مرة ضرورة تحويل الأرباح إلى الميزانية العامة للدولة.

ويبدو أن «مؤسسة البترول» ماضية نحو الاحتفاظ بالأرباح السنوية مستقبلا، وذلك بالتزامن مع بناء «البترول» لنموذج عمل أكثر كفاءة تشغيلية وأكثر مرونة مالية في المخاطر النظامية للسوق على الرغم من الضغوط التسعيرية الهائلة للنفط الخام والمشتقات البترولية، إلا أن التحسن التدريجي لأسعار النفط قد يصب في مصلحة المؤسسة في التمسك بأرباحها السنوية، وذلك عقب استيعاب وزارات الدولة المختلفة وعلى رأسها وزارة المالية انتكاسة أسعار النفط.

وتتولى مؤسسة البترول الكويتية تسويق النفط الخام العائد للدولة مقابل هامش ربح يندرج ضمن أرباح المؤسسة ويتراوح بين 1,5٪ و2,5٪ من سعر البيع العالمي وتؤول صافي أرباح المؤسسة إلى الخزينة العامة للدولة بعد استقطاع 10٪ كاحتياط عام، إلا في حال ما يقرره المجلس الأعلى للبترول بأن تحتفظ المؤسسة بأرباحها لتمويل مشروعها.

قائمة مجلة "غلف بيزنس" لأكبر 50 مصرفاً خليجياً من حيث الأصول

"وطني" و"بيتك" ضمن المتصدرين بأصول 133 مليار دولار

محمود عيسى

حلت سبعة مصارف كويتية على قائمة صحيفة غلف بيزنس لأكبر 50 مصرفا خليجيا من حيث الأصول لعام 2017، تصدرها بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي في المركزين 6 و12 على التوالي، فيما حل بنك برقان والخليج في المركزين 29 و32 على التوالي، وحلت بنوك الأهلي والتجاري وبوبيان في المراكز 37 و38 و42 على التوالي.

وبلغت أصول بنك الكويت الوطني حسب القائمة 79,1 مليار دولار، وأصول بيتك 53,9 مليار دولار.

وفي سياق تحليلها للنتائج التي حققتها البنوك الخليجية، قالت مجلة غلف بيزنس ان النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي تراجع العام الماضي مصحوبا بتراجع الموارد الحكومية في انعكاس لانخفاض أسعار النفط في عامي 2015 و2016.

ونوهت المجلة الى تداعيات هذا التراجع السلبي على قطاعي الأعمال والشركات، ما أدى الى تدني مؤشر ثقة المستهلك والإنفاق الاستهلاكي، ونتيجة لذلك، سجل القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي عوائد أقل في عام 2016، ولاسيما بسبب زيادة المخصصات، حيث ظلت جودة أصول القروض عرضة للضغوط.

في غضون ذلك، تحدثت المجلة عن تباين كبير بين البنوك الخليجية فيما يتعلق بنمو الأصول، التي عانى بعضها من التراجع مقارنة مع عدد آخر من البنوك تمكن من الاحتفاظ بنمو مستمر. وحققت البنوك ذات الأداء الأفضل نموا قويا في صافي الأرباح السنوية.

وعلى صعيد متصل، قالت المجلة إن صافي الربح لقطاع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي تراجع بنسبة 4٪ في عام 2016، بعد ارتفاع بنسبة 7٪ في عام 2015. ويعد أول انخفاض في صافي أرباح البنوك في دول التعاون منذ سنوات عديدة. وقد سجل نحو 24 مصرفا من أكبر 50 مصرفا في دول مجلس التعاون الخليجي أرباحا أقل في عام 2016، مقارنة مع 13 مصرفا في عام 2015 و6 مصارف فقط في عام 2014. وسجلت خمسة بنوك فقط (مقابل 17 في عام 2015) زيادات من خانتين. ويرجع الانخفاض في أرباح المصارف الخليجية في عام 2016 إلى زيادة المخصصات، وتشديد الهوامش وانخفاض الطلب على القروض.

7 بنوك كويتية بالقائمة وحلّ في المنتصف "برقان" و"الخليج"

4 ٪ نمواً سنوياً بأرباح القطاع المصرفي الخليجي بـ 2016

وتأثر النشاط التجاري والتجزئة بانخفاض أسعار النفط، وما خلفه من تداعيات على ثقة المستثمرين والمستهلكين. ويعكس ذلك الظروف التجارية الصعبة مع انخفاض نمو الأصول وزيادة رسوم المخصصات.

أما نمو محفظة القروض، فانخفض في عام 2016، انعكاسا لضعف البيئة الاقتصادية. ونمت القروض في المنطقة بنسبة 5٪ مقابل 9٪ في عام 2015.

ومع ذلك، شهد القطاع غير النفطي في معظم دول الخليج ارتفاعا، ما ساعد على تعويض انخفاض عائدات النفط. وفي الواقع، فإن جميع حكومات دول مجلس التعاون الخليجي تركز على تطوير وتعزيز اقتصاداتها غير النفطية لتصبح أكثر مرونة.

وواصلت معظم الحكومات الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الكبرى من أجل الحفاظ على النشاط والنمو. ومع ذلك، كانت هناك تخفيضات مع توجه الحكومات نحو تقليص العجز المالي في المنطقة.

على الصعيد الإيجابي، تعافى سعر النفط خلال الأشهر الستة الماضية، أما النمو الاقتصادي فمن المتوقع أن يسجل نموا في عام 2017.

وتوقعت المجلة أن تلك التطورات ستساعد على خلق بيئة عمل أكثر استقرارا للبنوك الخليجية في عام 2017.

من جانب آخر، احتل بنك قطر الوطني المرتبة الأولى خليجيا من حيث أكبر البنوك الخليجية لعام 2017، تلاه بنك الإمارات دبي الوطني ثانيا، ثم البنك الأهلي التجاري السعودي، ثم بنك أبوظبي الوطني، ثم بنك الراجحي.

ليصبح واحدا من أكبر البنوك الإسلامية في المنطقة

"بلومبيرغ": "بيتك" يتفاوض لشراء "الأهلي المتحد البحريني"

محمود عيسى

كشفت محطة بلومبيرغ الاخبارية ان بيت التمويل الكويتي يجري في الوقت الحاضر محادثات للاستحواذ على البنك الأهلي المتحد في البحرين وليست وحدته الكويتية فقط كما اعلنت في وقت سابق، وذلك في صفقة قد تعزز أصول «بيتك» لتصل الى 85 مليار دولار وتجعله واحدا من أكبر البنوك الإسلامية في الشرق الأوسط.

ونقلت المحطة عن مصادر مطلعة قولها ان بيتك بدأ في وقت سابق محادثات للاستحواذ على البنك البحريني وعملياته في الكويت، بحسب المصادر الذي طلبت عدم الإفصاح عن هويتها نظرا لسرية المعلومات.

واشارت إلى أنه من المتعذر التأكد من أن الصفقة قد تتم، لاسيما وأن المباحثات بين الطرفين لم تسفر عن ابرام أي اتفاقيات نهائية حتى الآن.

وعلى صعيد متصل، اشارت المحطة إلى أن انخفاض أسعار النفط أجبر البنوك الخليجية على تعزيز نطاق عملياتها والتنافس بشكل أفضل في ظل هذه الأسواق المزدحمة. وكان بنك أبوظبي الوطني وبنك الخليج الأول اندمجا مؤخرا ليصبح مجموع أصولهما 175 مليار دولار. أما مصرف الريان القطري فينوي الاندماج مع بنك بروة غير المدرج وبنك قطر الدولي في اندماج ثلاثي مما سيسفر عنه أكبر بنك إسلامي في البلاد.

من جانبه، رفض البنك الأهلي المتحد البحريني التعليق على هذه الانباء، في حين قال مسؤول من بنك بيت التمويل الكويتي إنه لا يوجد لديه ما يضيفه على ما ورد من تعليقات في بيان صدر عن البنك يوم 21 الجاري جاء فيه أن «بيتك» يدرس عددا من البدائل الاستراتيجية لزيادة ربحيته وتعزيز مركزه. ونفى اتخاذ أي قرار ردا على التقرير الذي نشرته المحطة في وقت سابق من هذا الشهر، قائلا إن بنك بيتك يجري محادثات لشراء عمليات «الأهلي المتحد» في الكويت.

ويشار في هذا السياق، إلى أن البنك الأهلي المتحد يملك 67٪ من أسهم البنك الأهلي المتحد الكويتي، الذي بلغت قيمة أصوله مع نهاية العام الماضي 3,7 مليارات دينار أو نحو 12,2 مليار دولار. وكانت أسهم الوحدة في الكويت ارتفعت بنسبة 8٪ هذا العام، مما أعطاها قيمة سوقية بواقع 767 مليون دينار. بالمقابل، تبلغ قيمة، فيما تصل قيمته السوقية إلى 2,94 مليار دينار.

وانتهت المحطة الى القول ان أصول بيت التمويل الكويتي تبلغ 16,4 مليار دينار كما في نهاية مارس، وفقا للبيانات التي جمعتها بلومبيرغ.

"موديز": تصنيف "الأهلية للتأمين" A3 ونظرة مستقبلية مستقرة

أعلنت وكالة موديز للتصنيف الائتماني العالمي تغيير تصنيفها للشركة «الأهلية للتأمين» إلى A3 مع نظرة مستقبلية مستقرة من نظرة مستقبلية سلبية فيما قبل ويعكس هذا التغيير في النظرة المستقبلية استقرار لوجهة نظر وكالة موديز بأن المخاطر المرتبطة بحيازة حصة الأغلبية في شركة إعادة التأمين الكويتية ش.م.ك.ع بنسبة 91,3٪ والتي تم تخفيفها من خلال الإجراءات القوية التي اتخذتها إدارة الشركة الأهلية للتأمين ش.م.ك.ع. والتي كانت أبرز نتائجها:

- مستويات جيدة من الرسملة بعد الاستحواذ على شركة الكويت لإعادة التأمين.
- قامت المجموعة بتوحيد إجمالي اكتتاب الاكتتاب بمقدار 1,1 مرة في عام 2016.
- انخفاض إجمالي الرافعة المالية بنسبة 3٪ في الربع الأول من عام 2017، بعد زيادة مؤقتة في الربع المماثل من العام السابق الى 10,6٪ بعد اكتتاب شركة إعادة التأمين الكويتية.
- تراجعت ربحية الأهلية بشكل طفيف، لكنها ظلت جيدة وأفضل من توقعاتنا، حيث بلغت النسبة المجمعة للمجموعة الموحدة لعام 2016 ما نسبته 84,4٪.